محرم والصبي الذي لم يبلغ كذا في المحيط والمتكبر الكبير الذي يعقل محرم والخارجي الذي لم يخلص اذا كانت سفينته لا يأبى لو غير محرم ويجوز التطوع على الدابة خارج المصر في المصر ولا يجوز المكتوبة الا من عذر ودون الاعذار خاف من نزول الدابة أو على نفسه أو على ماله ضياعا سبع أو لصا وكان في طين ورد عنه ولا يجد عن الارض مكانا يابسا أو كانت الدابة جموحا لو نزل لا يمكنه الركوب الا بعسر لو كان ليحاكي كثيرا لو نزل لا يمكنه ان يركب ولا يجد من يعينه فيجوز الصلاة على الدابة في هذه الاحوال افواه قال لو خاف ورما أو ورما أو بالزمه الاعادة اذا قدر عند المريض اذا صلى بالايماء ثم قدر فان صلى في الدابة لمطر أو لريقدر على ايقاف الدابة اذا كانت الدابة تسير وان قدر على ايقاف الدابة لسير وان كذا كانت الدابة تسير وكان سقوط الاركان من الراكب يسقط عنه الاعادة الى الفيئة الوجه اذا حل راحلته من القرية الى المصر كان لها ان تصلي على الدابة في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول وكذا الرجل اذا خاف ان يصلي قاعدا بايماء سبع أو عدو ولو صلى قاعدا لا يراه كان له ان يصلي قاعدا بالايماء لو خاف انه لو صلى قاعدا يراه سبع أو عدو وجاز له ان يصلي مستقبلا اذا صلى على الدابة في محمل وهو يقدر على النزول لا يجوز له ان يصلي على الدابة اذا كانت الدابة واقفة لان المحمل على عيدان على الارض واما الصلاة على المحمل على الدابة وهو يسير او لا يسير فهي كالصلاة على الدابة يجوز حالة الخوف ولا يجوز في غيرها وان لم يكن طرف المحمل على الدابة جاز وهو بمنزلة الصلاة على السرير والله اعلم

باب صلوة المريض

صلاة المريض ما يستطيع لقوله عليه الصلاة والسلام لعمران بن حصين رضي الله عنه صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب يومئ ايماء مستلقيا ورجلاه مما يلي القبلة وقدر على القيام والركوع والسجود يصلي قائما بركوع وسجود لا يجزيه الا ذلك وان عجز عن القيام وقدر على الركوع والسجود يصلي قاعدا بركوع وسجود لا يجزيه الا ذلك وان عجز عن الركوع والسجود وقدر على القعود يصلي قاعدا بايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع وكذا لو عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام يصلي قاعدا بايماء ويجعل السجود اخفض الى السجود فاذا سقط المقصود سقط الوسيلة وان صلى قائما بايماء جاز عندنا والمستحب ان يصلي قاعدا بايماء وقال زفر لا يجوز له ترك القيام اذا قدر عليه ثم انما يسقط عنه القيام اذا كان يزداد مرضه او وجده بالقيام فان لم يكن كذلك لكن يلحقه نوع مشقة لا يجوز له ترك القيام وان قدر على بعض القيام دون تمامه قال الفقيه ابو جعفر يقوم قدر ما يقدر فاذا لحقه عجز يقعد حتى لو قدر على اكثر قائما ولا يقدر أكثر من ذلك يكبر قائما ثم يقعد فان لم يقدر فان خف لا يجزيه صلاته وان كان لا يقدر على القيام الا منكبا قالوا يقوم منكبا لا يجزيه الا ذلك ويجلس المريض في صلاته كيف شاء في رواية محمد عن ابي حنيفة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يتربع عند الافتتاح وعند الركوع يفترش رجله اليسرى وعن ابي يوسف انه يركع متربعا والاحب اذا كان قيامه وركوعه بايماء برأسه للركوع لانه عاجز عما فوقه اذا عجز المريض عن الايماء برأسه في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلاة ولا يعتبر الايماء بالعين والحاجب فاذا خاف مرضه هل يلزمه الاعادة اختلفوا فيه قال بعضهم اذا زاد عجزه على ليلة ولم يلزمه القضاء واذا كان دون ذلك يلزمه كما في الايماء وقال بعضهم ان كان قعوده

منه الفرض والاول اصح لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب في ظاهر الرواية وقد ذكر محمد في النوادر من توضأ بيده من المرفقين وقد ماء من الساقين لا صلاة عليه معناه ان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب كل من يقدر على الوضوء لا يحدث يسقط عنه ذلك عند الركن ومن ابتلي بان يبول بعض الاوقات مع الحدث ويدوم القراءة وسعه ان يصلي بالايماء يتغير عليه الصلاة بالايماء لا يجزيه الا ذلك لان الصلاة بالايماء اعوز من الصلاة مع الحدث ويدوم القراءة لان الاول يجوز بالاختيار وهو الصلاة على الدابة تطوعا والصلاة مع الحدث او بدوم القراءة لا يجوز الا بعذر والمستحاضة من الشرع سقوط عليه اعوانها ولو كان صلى قائما او قاعدا ساعات جرحها سائل استلقى على قفاه لا يسيل فانه يقوم ويركع ويسجد لان الصلاة مع الحدث كالا عذر من غير عذر مع الاستلقاء يصلا لا يجوز من غير عذر فاستويا فترجح الاداء مع الحدث لما فيه من احراز الاداء وعن محمد رحمه الله في النوادر انه قال يصلي مضطجعا يومي ايماء مريض مجنه ثياب بحيث لا يكاد يبسط بل الا يتجنس من ساعته يصلي على حاله وكذا اذا لو تجنس الثياب فلن يجد ما يزيده مغمى عليه جالسا فلما رفع رأسه من السجدة الاخيرة في الركعة الرابعة ظن انها ثالثة فقرأ وركع وسجد بالايماء صحت صلاته لانه استدل الى الثالثة قبل اتمام المكتوبة ولو ركع في الركعة الرابعة وانما كان في الثالثة فظن انها ثالثة فقرأ في القراءة ثم علم انها رابعة لا يعود الى القعدة بل يمضي في قرائته ويسجد للسهو في آخر الصلاة رجل به عذر مريض لا يقدر على الوضوء من محدث عليه ان يوصيه لانه ما دام في ملكه كان عليه فاهده مريض عليه صلوات فائتة فقضاها الوارث بامره لا يجوز فرق بين هذا وبين الحاج اذا مات الوارث عن البيت بامره جاز والفرق ان الصلاة عباده بدنيه لا تتعلق بها بالمال فلا يجري فيها النيابة اما الحج وان كانت عباده بدنيه ففيها تعلق بالمال لاحد بدنه فلم يجز التسبيب فيها بالمباشرة كما في الركوع والسجود للمريض في الصلاة على قفاه ورجلاه نحو القبلة وعند الامي يتيامن على جنبه الايمن كما يوضع في اللحد وعندنا لو فعل ذلك جاز الا ان الاول اولى لقوله عليه الصلاة والسلام يصلي المريض قائما فان لم يستطع فعلى قفاه يومي ايماء فان لم يستطع فالله احق بالعذر منه وعند الشيخ تمام على قفاه ايضا لانه ليس طريق الروح رجل صحيح ركعة قيام وركوع وسجود ثم برئ وصار في الحالة الاولى صحت صلاته في قول ابي حنيفة ذكره في النوادر لان بحكمه انعقدت موجبة للركوع والسجود فلا يجوز بدلها رجل صلى اربع ركعات جالسا فلما قعد في الركعة الرابعة منها قرأ ورفع قبل ان يتشهد قال هو بمنزلة القيام في بعض ولو كان رجع رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الرابعة ثم بدا له القيام ولم يقرأ شيئا حتى عاد الى السجود وتشهد لان بحكمه انتقل الى القيام ثم المريض اذا عجز عن الايماء برأسه سقط عنه الفعل والله اعلم

باب صلوة الجمعة

الجمعة وضعت على الاحوال الاحوال الغالبة المتعارفة في الامصار ولا يكون الموضع مصرا في ظاهر الرواية الا ان يكون فيه مفتي وقاض يقيم الحدود وعقد الاحكام وبلغت العساكر ولا يجوز اداء الجمعة في المصر جوازا ادناها في فنا المصر وقال المصر هو الموضع المعد لمصالح المصر مثل مسجد ان يقيمها في عمران المصر جوازا ادناها في فنا المصر واطرافه وليس من المصر ذلك